الاقتصاد الجزائري ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية لتحرير التجارة العالمية: الواقع والتداعيات-

علالي مخطار •

الملخص:

تميزت التجارة الخارجية الجزائرية في الثلاثين سنة الماضية مستجدات كبيرة غيرت مجرى تركيبة توازن صادراتها وارداتها ، خاصة في ظل عالم عرف قوة النمو السريع للصين ودول شرق آسيا ، وتوسع الاقتصاد الأوربي، ضمن تكتلات اقليمية رائدة ، وتتزايد فيه الشراكات التجارية ، ويدفع إلى التجارة متعددة الأطراف انطلاقا من تحريرها إقليميا ، تماشيا وتطور المنظمة العالمية للتجارة وطلبات الانضمام إليها ،

ولأجل أن يساير الاقتصاد الوطني متغيرات التبادلات الدولية في عالم سريع التطور، لابد من وضع خطط انفتاحيه ليتأقلم نظام الواردات والصادرات إيجابا مع البلدان المسايرة لهذا الانفتاح، مع بناء منظومة اقتصادية للتبادلات التجارية تبعا لإمكانياتها الصناعية وتكييف المؤسسات المحلية التي يمكن أن تقاوم المنافسة الأجنبية ، ولذلك عليها التحكم في سوقها الداخلي والتكيف مع الخارجي طبقا لسياسة جزائرية رشيدة في اتخاذ مواقع حمائية اتجاه البلدان المنظمة في أقوى التكتلات الإقليمية .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري التجارة الخارجية ، الإقليمية ، المنظمة العالمية للتجارة

Résumer

Le commerce extérieur de l'Algérie au cours des 30 dernières années a été marqué par des évolutions majeures qui ont modifié l'équilibre de ses exportations et de ses importations dans un monde connu pour la croissance rapide de la chine et de l'Asie de l'est et l'expansion de l'économie européenne dans les principaux de regroupement régionale et la croissance des partenariats commerciaux il est conduit au commerce multilatéral de sa libéralisation régionale ; et du libéralisme unilatéral exprimant une au sein de l'OMC et pour que l'économie nationale suive les changements des échanges internationaux dans un monde en développement rapide des plans ouverts ; La poursuite de cette tendance va conduire plus d'ouverture des économies nationales et ainsi une évolution croissants des importations et des exportations des pays impliqués dans cette ouverture;

qui peuvent résister à la concurrence étrangère et donc doivent contrôler leur marché intérieur et s'adapter à l'extérieur selon la politique algérienne rationnelle en prenant des positions protectionnistes envers les pays organisés dans les regroupements régionaux les plus forts .

Mots clés : L'économie Algérienne ;Le commerce extérieur ; regroupements régionaux , l'OMC.

• أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد بشار،
Allali_mokhtar_dg@yahoo.fr

مقدمة

سعت الحكومة الجزائرية منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تقييد الواردات من السلع والخدمات وبالتالي العمل على تقييد المدفوعات الدولية، ولقد كان نتيجة ذلك انخفاض الواردات إلى ما يقل عن 30% في سنة 1988 عما كانت عليه عام 1985 لكن عقب تحرير التجارة الخارجية في 1989 تم التشديد على قيود الصرف الأجنبي مرة أخرى في 1992 لمواجهة خدمة الديون الخارجية، لكن بحلول 1993 لم تعد الواردات لتشكل سوى ثلثي مستواها بالقيمة الحقيقية. حيث قامت الجزائر بوضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه من قبل السلطات العمومية ابتداء من 1994 وضم إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي ، بتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة ، إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات، كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في" القدرة على السداد "، وللإحاطة بالموضوع للإجابة على الاشكالية التالية :

هل الاقتصاد الوطني يحقق تبادلات تجارية رائدة ضمن مسايرة المستجدات العالمية، والتجارة الإقليمية؟

ولهذا اتبعنا المنهجية العلمية في تحليل بعض البيانات، وخطوات من مجموعة من الجوانب، لتوضيح جوانب الموضوع، مع اتباع الاسلوب الخبري في سرد وقائع تطور اجراءات تحرير الجزائر لتجارتها ضمن تطور اقتصادها، إلى جانب التحليل للبيانات بأسلوب التعليق على المعلومات الرياضية وإحصائية في وضع هاته الارقام،

أما أهمية هذا الموضوع ، فتتمثل في تطورات التجارة العالمية وموقف الجزائر في تحرير تجارتها الخارجية، ضمن التحولات الاقليمية والدولية خاصة بعد الجولات التي أجرتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولهذا كان هدفي في ذلك إظهار حقيقة ما قامت به الجزائر إلى جانب محيطها الخارجي الذي وجب عليها التكيف معه ، والتحكم في محيطها الداخلي ، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وتحضير أسواقها لتحرير تجارتها الخارجية ، وللوصول إلى إبراز ذلك ، نتطرق إلى الواردات والصادرات الجزائرية ، خاصة أن قيمة الواردات الحقيقية انخفضت في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997، ويعز انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب المكبوت، وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني، هذه الاجراءات قامت بها الحكومة الجزائرية لأجل مواكبة التطورات العالمية في التجارة الدولية ، حيث كان لظاهرة انتشار الإقليمية لاسيما بعد توسيع الاتحاد الأوربي وسيطرته على غالبية حصص التجارة الدولية ، ولتوضيح هذا الموضوع لابد من الاحاطة بثلاث جوانب أساسية.

I. الجانب الأول: التكتلات الإقليمية في زمن التعددية

كان للديبلوماسية الاقتصادية دورا بارزا في توجيه الاقتصاد العالمي وحركة التبادلات الدولية ، حيث كان تطور الإقليمية الجديدة ضمن الازدهار التجاري العالمي في تحرره و توسعه بعد تفكيك التعريفة الجمركية مما أدى إلى انخفاض المستوى العام للجمارك في العالم نحو التناقص الشديد ،مما أدى إلى صورة جديدة من التكتلات الإقليمية مما رفع مستوى التبادل التجاري، حيث انطلقت غالبيتها من الاتفاقيات والتبادلات الثنائية إلى توسيعها إلى مجموعات ودول، مما دفع لتحسين معدلات التبادل الدولي في مواجهة تبادلات التكتلات الأخرى وتوسعات المنظمة العالمية للتجارة ، ومن خلال الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي التي تمت خلال عام ، 1995و2005، وكذا سنة 2011 أشارت أن التكتلات الإقليمية كانت تسير بوتيرة أسرع من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث بلغت سيطرتها على التجارة الدولية بنسبة 95% في سنة 2012 بعدما كانت بعدما كانت تسيطر على 85 % في سنة 2005 من التجارة العالمية[1].

رغم ان التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه[2]،

إن نتائج تحرير التجارة في دول الشمال المتقدمة والضرورة للحاجيات المتعددة من دول الجنوب فرض عليها تكوين تكتلات إقليمية بين دول الشمال و الجنوب" كنافتا" و اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية ... وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء[3]، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية [4]، فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول[5]، والذي ساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي [6]، لخلق تجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة[7]، فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء[8]، خاصة بعدما توصلت الدول المتقدمة إلى درجة متقدمة من التحرير متعدد الأطراف للتجارة في مجال السلع الصناعية الذي جعل أسواقها أكثر جاذبية بالنسبة للدول النامية، وانطلاقا من هاته السياسات لجأت الدول النامية في محاولة عن الحفاظ على بقائها ، بضرورة الانخراط في تكتل إقليمي لتجنب نتائج الإغراق العالمي مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم[9] ، ذلك أن تحرير التجارة متعددة الأطراف يؤدي إلى زيادة نسبة مناطق التجارة الحرة التي تميل إلى إقامتها , دول في الشمال و الجنوب عندما تتكتل معا إقليميا وتكون إتحاد جمركي متعدد الأطراف[10] ، (مثلما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوربي)[11] ، الذي أعلن عنه بموجب معاهدة ماستريخت والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 [12]، والتي تم بمقتضاها تحويل الجماعة الأوربية إلى اتحاد أوربي[13]، هذا الاتحاد لتحسين الاتجاه المتدهور في

القدرة التنافسية الصناعية الأوربية بهدف زيادة الكفاءة، وبخاصة في مواجهة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[14]والذي لامحالة يكرس لمرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية [15]

وعلى الرغم من ذلك، نرى أنه من الممكن أن تسهم التكتلات الإقليمية بين الشمال والجنوب في تشجيع تحرير التجارة في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي[16]،بالاستناد إلى التجارب السابقة حتى تحقق تنمية اقتصادية بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والدينية ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة [17]لاعلى أساس أن جميع المجتمعات قد اتبعت طريقا واحدا ثابتا نحو التقدم بدءا بحرفة الجمع والصيد إلى الزراعة ثم الصناعة وأخيرا إلى التكنولوجيا المتقدمة، حتى مجتمع ما بعد الصناعة[18]خاصة وأنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبير في الدول النامية زاد معدل انخفاض نصيب الفرد من الدخل[19] وليس لها خصائص الدول المتقدمة ، وهذا ماأشار إليه الإقتصاديون مثل الاقتصادي « **هوفمان** » الذي رأى بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[20]، حيث ظهرت منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة [21]

II. الجانب الثاني: التكتلات الإقليمية مسار للتعددية

أصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل ووسيلة تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن تلك الظروف، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، أي ما إذا كان التكتل في صورة منطقة تجارة حرة أم اتحاد جمركي [22]، نحو تحرير التجارة متعددة الأطراف في الأجل الطويل ، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد[23] ، لما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه [24]ولهذا يرى « **فاينر** »أنه إذا أدى قيام الاتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه ، أما إذا وقفت آثاره عند تحويل التجارة فإنه يكون ضارا لقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي [25]على الدول المشتركة ، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة [26]ولهذا زادت مفاهيم الإقليمية المنفتحة آراءا حول ما اذا كانت العلاقة بين الدول الاعضاء في تكتل يسير باجراءات الغاء كل الحواجز من تخفيض واعفاء للرسوم الجمركية والغاء بعضها فإن هاته الإجراءات اذا فرضت ضد باقي الدول فإن هذا التكتل سوف يدعم الجهود الرامية إلى تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف [27]

ذلك لأن النظام الاقتصادي الجديد تحول تدريجيا وبصفة مباشرة إلى نظام الحرية التجارية بتحرير التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات، والملكية الفكرية الفنية والصناعية وقوانين الاستثمار المؤثرة على التجارة الدولية [28]

وقد ظهرت هذه الدعوة من خلال مجموعة من التغيرات الجذرية نذكر أهمها[29]:

- فشل مؤتمر سياتل الخاص بمنطقة التجارة العالمية وتصاعد الخلاف بين الدول المتقدمة فيما بينها.
- تصاعد المظاهرات المناهضة للعولمة.
- انضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة.
- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، ونتائج الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان
- أزمات العولمة (الأزمة الآسيوية، الأرجنتين، المكسيك)، كما كان تأثير أزمة الرهون الأمريكية والأزمة المالية الأوربية الحالية ، تأثيرا عميقا على اتجاه الاقتصاد الدولي لاسيما على التجارة الدولية .

III. الجانب الثالث: تأثرا الجزائر بالتكتلات الإقليمية ضمن تطور تجارتها الخارجية

قبل الولوج في إبراز مدى تأثر الجزائر بالتكتلات الإقليمية نلمح بصورة موجزة لهذا الاقتصاد ومكوناته حتى يسهل علينا وضعية لوحة القيادة في إثراء مدى إمكانية اندماج الجزائر في تكتل واحد أو ان إمكانياتها تجعلها تتعامل وفق أسس محددة في تكتلات متعددة ولهذا نحاول إبراز هذا التأثير من خلال الانطلاقة في توفرها على الإمكانيات حيث يمتاز الاقتصاد الجزائري **بالإمكانيات التالية:**

1. الإمكانيات التي يمتاز الاقتصاد الجزائري:

1/ واقع القطاع الفلاحي: قيام الجزائر بمجموعة من الإصلاحات استهدفت خوصصة القطاع الزراعي تتمثل فيما يلي:

- تنظيم الأنشطة الإنتاجية والخدمات.
- خوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام.
- إصلاحات المؤسسة وإعادة هيكلة إدارة القطاع الزراعي.
- تشجيع الاستثمارات الزراعية وتوفير المناخ الملائم.

2/ واقع القطاع الصناعي: يساهم القطاع الصناعي في رفع أداء الاقتصاد الوطني، توفير العملة الصعبة، توفير مناصب الشغل، زيادة الدخل الوطني. وتنقسم الصناعة في الجزائر إلى صناعات خفيفة وصناعات ثقيلة (صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، والنفطية والبتروكيمياوية).

3/ واقع القطاع التجاري: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بمساهمتها الكبيرة في الصادرات من المحروقات بنسبة 97 %، ويتكون هيكل الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي، البترول ومشتقاته، ومجموعة من السلع هي مواد نصف مصنعة، مواد نصف استهلاكية، مواد غذائية ومواد خام.

4/ واقع القطاع الخدماتي: وفرة المرافق الخدماتية (الصحية، التعليمية، السياحية...) وحيازتها لشبكة اتصالات كبيرة (شبكة الانترنت) وتحكمها في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

5/ وضعية الاقتصاد الجزائري العمومي: إن تحليل وضعية القطاع العمومي تجعلنا نقف أمام معطيات تؤكد ضعف الجهاز الإنتاجي، وهذا يرجع لمجموعة من العوامل:

- انعدام وجود المستثمر للاستثمار.

- غياب سياسة التسويق على مستوى المؤسسات.
- وجود بيروقراطية أدت إلى توليد تكاليف إنتاج عالية.
- الانفتاح على السوق في وقت كانت فيه المؤسسات تعيش مرحلة إعادة هيكلية.
- ارتفاع حجم المديونية.
- غياب الأسواق المالية.

ومن الأوليات التي يمكن اعتمادها للخروج من هذه الوضعية هي:

- تطبيق برنامج صارم لعصرنة المؤسسات وإعادة تأهيلها.
- إحداث تسيير فعال وناجح يعتمد على تحسين نوعية المنتوج.
- تشجيع الشراكة بكل أساليبها.
- تحسين مستوى منافسة المؤسسات.
- تطبيق برنامج تأهيل المؤسسات العمومية في إطاره المالي والإداري والتنظيمي.
- تشجيع وتطوير وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

6/ الإجراءات المتخذة لإعادة تأهيل الاقتصاد الجزائري: بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن، يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، اعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات تمحورت حول:

- تحرير التجارة الخارجية والأسعار.
- مراجعة النظام الجبائي والمالي.
- تشجيع وتطوير القطاع الخاص.
- إعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

اعتمدت الجزائر على برنامج التأهيل الصناعي من أجل تأهيل قطاعها الصناعي وهذا البرنامج يسعى إلى تكييف الصناعة الجزائرية مع الوضع التنافسي الجديد ويتم وفق مراحل:

المرحلة الأولى 1999-2001: وتم فيها :

- تسطير برنامج مرشد –تحديد الخطوات والنشطات الواجب تنفيذها لإعادة تكييف وتهيئة الاقتصاد الجزائري

المرحلة الثانية2001-2004: تم فيها تدعيم البرنامج لإعادة الترتيبات البنيوية لمختلف القطاعات. رفع نسبة الاستثمارات

المرحلة الثالثة 2005الى 2014 يتم فيها:

- توسيع نشاطات مختلف القطاعات وتكون الأولوية للنشاطات الصناعية.
- تكوين الإطارات ورفع الكفاءة الاقتصادية.
- دعم الخدمات الصناعية.

- التحكم التقني والسيطرة علي التكنولوجيا.
- إجراءات تأهيل القطاع التجاري.
- اتبعت السلطات مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود وتحرير التجارة الخارجية شملت:
- إزالة القيود الكمية علي الواردات والصادرات.
- تبسيط إجراءات التصدير والاستيراد.
- تخفيض المعدلات القصوى للتعريفة الجمركية.
- السماح للمتعاملين الاقتصاديين بإنجاز المهام التجارية بواسطة بنك معتمد
- توفير إمكانيات محاولة الانضمام للمنظمة العالمية ، وتفعيل الشراكة الأجنبية
- تشجيع قطاع التصدير وتحفيزه
- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها
- 7/ **إجراءات تأهيل القطاع الفلاحي:** تتمثل في:
- إعادة النظر في تسيير القطاع.
- إصدار قانون التوجيه العقاري ، وتشديد إجراءات حماية الأراضي الفلاحية
- المحافظة على الأراضي الزراعية.
- تنشيط الإنتاج الزراعي باستخدام مقاييس تقنية حديثة في الزراعة.
- تشجيع الفلاحين المنتجين ودعم منتجاتهم ومحاصيلهم

وقد تم تمديد هاته المرحلة الى غاية 2016، لكن كان لانخفاض سعر النفط صدمة قوية في تجميد الكثير من المشاريع ، مما أثر سلبا حتى على تبادلاتها التجارية ، حيث انخفضت صادراتها إلى النصف ، مما سبب عجزا كبيرا في ميزانها التجاري، ولهذا لابد من من الإحاطة بتأثر الاقتصاد الجزائري بالتكتلات والتعددية التجارية وآثارها عليه.

2. **تـأثر الاقتصـاد الجزائـري بـالتكتلات الإقليميـة:** تسعى الجزائر لتحقيق اندماجا إيجابيا في الاقتصاد العالمي تماشيا والمستجدات الإقليمية والدولية من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة خارجيا وتأهيلها، ويقتضي التأهيل على المستوى الخارجي القيام بـ:

1.2. **البحث عن أسواق جديدة:** الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للجزائر صاحبتها لهفة شديدة للاندماج والتكتل في محتوى الكيانات الاقتصادية العالمية وذلك قصد كسب مناطق نفوذ جديدة والبحث عن ترتيبات حمائية لاقتصادها الوطني لتجنب موجة العولمة.

- **التأهيل على المستوى الإقليمي:** تسعى الجزائر مع دول المغرب العربي إلى إنشاء تكتل إقليمي مغاربي يقوم على أساس المصالح المتبادلة المشتركة لا على أساس العواطف والشعارات نظرًا لما تتميز به هذه الكتلة المغاربية والجزائر من قدرات وإمكانيات تؤهلها لمواجهة القوى الاقتصادية العالمية ،لما

تزخر به المنطقة لتوسيع حركة المبادلات التجارية بمعدلات أكثر تسارعا و دعم موقف الجزائر التفاوضي على المستوى العالمي.

- **الشراكة الأورو متوسطية**[30]: قامت الجزائر بترتيبها مع الاتحاد الأوروبي، وهي ما تسمى باتفاقية الشراكة والانتساب لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه الاتفاقية ترتيبا حمائيا لاقتصاد الجزائر والدول المغاربية من مخاطر العولمة الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، تدعم مركزها التفاوضي في إطار الشراكة ويضمن لها نتائج أحسن من خلال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من المساعدات المالية وتوطين التكنولوجيا...الخ،

2.2. تقليص المديونية والاستفادة من الثورة المعلوماتية: بالنظر الى تصاعد وتزايد تأثير التكتلات الاقتصادية ، سعت الجزائر إلى تركيز معظم السياسات والاستراتيجيات لتأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكذا إعادة التوازن لأسواق رؤوس الأموال، والاستفادة من الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال من خلال منح تسهيلات للمستثمر الأجانب والموردين لها وتخصيص تكاليف لإقامة بحوث التطوير، حتى يسهل لها الاندماج ضمن تكتل إقليمي يسمح لها بحماية اقتصادها وينمي إمكانياتها من خلال توطين الاستثمارات في ظل تكتل اقتصادي [31]

3.2. تفكيك التعريفة الجمركية: بعدما قامت الجزائر بفتح أسواقها تدفقت رؤوس الأموال والتكنولوجيا والشركات عليها من غالبية دول العالم بالنظر إلى توفر جو الاستثمار بها والإمكانيات التي تزخر بها الى جانب المنافسة وكذا احتلالها لمراتب متقدمة في المنطقة من حيث توفرها على سوق كبير في ظل الاضطرابات بالمنطقة العربية التي تعيق الاستثمارات عكس الجزائر التي تنعم بنوع من الأمن ، ورغم ذلك ومن أجل محاولتها لتحرير التجارة وفق المستجدات الإقليمية والدولية لازالت تسعى إلى مواصلة تخفيض وتفكيك التعريفة الجمركية من خلال التصديق على الاتفاقيات المبرمة تدريجيا. [32]

4.2. تسوية سعر الصرف: عملية تسوية سعر الصرف معيار ومن أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي نظرًا لما له من دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل اتفاقات التجارة الخارجية، وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل وضع الاستيراد في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص، والعمل على تحديد أسعار الصرف بطرق تحكيمية تعكس حالة السوق الدولي [33] لكن اعتمادها على الريع البترولي يفسد ذلك.

3. الجزائر والإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية: من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية:

- الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار، وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين البنك الجزائر والبنوك التجارية الخارجية.

☜ الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد باستثناء بعض المواد وتخفيض الحد الاعظمي للحقوق الجمركية.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف، وتأكيدا لتوجهها الانفتاحي، أعربت الجزائر عن نيتها في الانضمام الى المنظمة العالمية للنجارة، ودخلت فعلا في مفاوضات مع هذه المنظمة، حيث سجل انسجام واستقرار في معدل التعريفة الجمركية مع مطلع سنة 2009م، بعد عدة جولات من المفاوضات التي دخلتها الجزائر مع الـ OMC، وبداية تطبيقها للإصلاحات التي تمليها هذه الأخيرة، بدأ بتخفيض وإزالة الحواجز الجمركية؛ و شملت تقليص حيز التنفيذ إلى أربع نسب: 15% ، 30.15%، للإشارة فإن هذا المستوى من النسب جعل الجزائر مقدمة الدول الأقل حماية في المنطقة المتوسطية، وما نتج عن التعريفة الجمركية الجديدة، ارتفاع مستوى التحصيل الجمركي إلى 25% ما بين سنتي 2010 و 2011م، وتقلص مستوى التهرب الجمركي، وتأتي كل هذه التغيرات استجابة لمتطلبات الانضمام [34]إلى الجولة التي قامت بها في أبريل 2014، لتحرير التجارة في إطار التعددية بمحاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

جدول (01)

تطور الصادرات الجزائرِية وحصة المحروقات منها و: مليار دولار

السنة	99-80	01	02	03	04	05	07	08	12	13	14
قيمة الصادرات	12	19.1	18.8	24.6	32.1	46	60.1	79.2	71.8	63	59
حصة المحروقات%	98	98	98	98	98	98	98.5	98.5	98.4	98	98

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

جدول (02)

حصيلة التجارة الخارجية الواردات حسب المجموعة السلعية (مليون دولار أمريكي)

	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	39479	39294	40472	42247	46801
الصادرات	79298	45194	57053	73489	73981
الميزان التجاري	39819	5900	16581	26242	27180

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

الشكل (01)

تطور التجارة الخارجية للفترة 2008 -2012

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار مارس 2013

حققت الجزائر فائضا تجاريا قدر ب 27.18 مليار دولار خلال عام 2012، ، هذا الارتفاع الطفيف في الفائض التجاري يرجع إلى "الاستقرار النسبي" لتدفق الواردات والصادرات للوطن، وفي الواقع ، بلغت الصادرات الجزائرية 73.98مليار دولار أي بزيادة قدرها 0.67٪ ، أما فيما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46،80 مليار دولار أي بانخفاض طفيف يقدر بنسبة 0.94٪ ، وعرفت واردات الجزائر تراجعا بحوالي 1٪ مقارنة بعام 2011 ، وذلك من 47.24 مليار دولار إلى 46.80 مليار دولار، هذا التطور يعكس انفتاحها الاقتصادي في ظل تبادلاتها التجارية .

الجدول (03)

تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2001-2014.

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2013	2014	2015	2016	2017 في 09أشهر
مليار دولار	18	23	33	43	56.1	78	109	130	200	194	188	135	123	98

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على موقع بنك الجزائر.

إن تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية أثر سلبا على مداخيل الجزائر حيث تعتبر مداخيلها ذات مصدر وحيد وهو النفط وبانخفاض أسعاره يؤثر سلبا على إتمام المشاريع والنفقات الخاصة بالإدارات والمؤسسات العمومية إلى جانب ضرورة تخفيض وتقليص الإنفاق على الشق الاجتماعية خاصة مجال السكن والتشغيل ومنه رفع الدعم عن بعض المواد خاصة الغذائية منها وتقليص من فاتورة الاستيراد والموجهة بالخصوص إلى الكماليات والعتاد غير الصناعي وبالتالي تكون الدولة مجبرة على الاستناد وصرف بعض الأموال من احتياطاتها المصرفية ،وهذا ما يوضح الجدول أدناه من الانعكاسات السلبية على الناتج المحلي والاحتياطات المصرفية.

الجدول (03)

انعكاسات الأزمة على الناتج المحلي و الاحتياطات الرسمية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي الجاري(مليار دولار)	209	211	208	200
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	2.8	04	3.9	03
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	188	173	160
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	33.7	32	28	24
نسبة قطاع المحروقات من PIB(%)	33	32	30	30

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على موقع بنك الجزائر.

الشكل (02)

تطور التجارة الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية

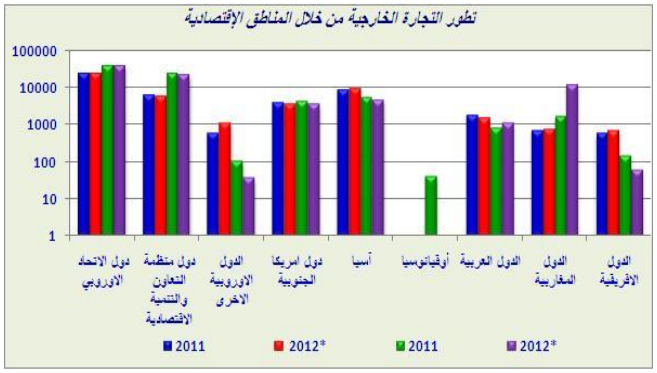

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على موقع بنك الجزائر.

4. آثار المستجدات الاقليمية والدولية على التجارة الخارجية الجزائرية

من المتوقع أن الاتفاقيات الاقليمية او متعددة الاطراف مع الجزائر لتحرير تجارتها تؤدي إلى آثار متعددة ، ويتوقع أن يكون أثر التحويل السالب على الرفاهية الاقتصادية للجزائر محدودا لأن دول الشمال غالبا ما تتمتع بنظام تجاري مفتوح وبالتالي تحضا بإنتاج كفء وتكون الأسعار قريبة أو مساوية لتلك العالمية[35].

فاندفاع الجزائر إلى عقد اتفاقيات إقليمية مع الدول المتقدمة قد يكون بدافع تجنب الإجراءات الحمائية التي تفرضها تلك الدول في مواجهة صادرات الجزائر، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الاتحاد الأوربي مع دول الجنوب ، لذلك الاتفاقيات الإقليمية تتضمن مساعدات مالية وفنية تعد بمثابة وسائل تعويضية للخسائر التي ستلحق بالجزائر في الاتفاقيات الإقليمية، بينما لا تشمل الاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل هذه الآليات مما يجعل الجزائر أقل تحمسا للانضمام إليها[36] لذلك نجد ان الجزائر تحرص

على عدم فقدان هذه المزايا، ومع زيادة الروابط التجارية بين الدول النامية التي تنتمي اليها الجزائر والدول الصناعية سينعكس أثر هذه العلاقات الاقتصادية بالمكسب على الدول الصناعية من خلال زيادة فرص التخصص والكفاءة في استقلال المزايا النسبية[37] ، لهذا يجب على الجزائر كدولة نامية وقبل إقامة اتفاقيات تجارية أو تكامل إقليمي مع الدول المتقدمة الإعداد الجيد من جانبها على اتخاذ الإجراءات الضرورية لتكون على مستوى هذه التجربة المصيرية بالنسبة لمستقبل اقتصادها

انطلاقا من اتفاقيات التكامل الإقليمي بين دول الشمال والجزائر ، نستخلص بأن هناك مزايا من وراء ذلك تمكن الجزائر الحصول عليها والاستفادة منها، كجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة وزيادة درجة المنافسة وإقامة صناعات جديدة ومتطورة، وبالتالي خلق المزيد من فرص العمل بالجزائر وتعظيم دور الإدارة في التسيير ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق الأمن والاستقرار ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي، أي وجود مزايا تبادلية، إلا أنه يجب الأخذ بحذر بعض الآثار السلبية التي قد تنجم عن تلك الاتفاقيات كأثر تحويل التجارة وتخفيض الإيراد الجمركي، أضف إلى ذلك عدم إعطاء قوة تفاوضية وزيادتها للدول النامية، مع ضرورة تطوير سياسة متوسطية أكثر فاعلية مع شركائها عبر اتفاقيات تكامل إقليمي بينها وبين دول البحر المتوسط [38]، وأخذ تجربة تحول "الأسيان" من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للأسيان.[39]

كما يجب تفعيل محاولات التكتل الإقليمي بين دولتين ناميتين "جنوب – جنوب"، كالآسيان، التي حققت كثير منها لفترة تقترب من ثلاث عقود معدلات عالية من النمو الاقتصادي تجاوزت 10 % سنويا[40] ولهذا ثقال أن التكتلات الإقليمية ستكون قاطرة العالم في تحريك الدول لتحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف، أو ستكون جدارا يحول دون ذلك، ولهذا دعت ضرورة المستجدات الإقليمية والدولية إقامة تكتلات جديدة، تشمل في النهاية كل دول العالم، محققة بذلك تحرير التجارة العالمية متعددة الأطراف،

حيث رأى الأستاذ شريط عابد أستاذ التعليم العالي بجامعة تيارت أنه قد خلص الباحثون كلما كان التكتل الإقليمي قائما على "تحويل التجارة" و مستندا إلى حماية تجارية مرتفعة ضد باقي دول العالم غير الأعضاء، حظي بالدعم و بالتأييد السياسي من التكتل بانخفاض الطلب على صادراتها مما قد يخفض من أسعار هذه الصادرات كما يمكن أن يقل عرض الدول الأعضاء في التكتل الإقليمي للسلع التي كانت تستوردها الدول غير الأعضاء فيه من قبله بحيث يتوقع أن ترتفع أسعار هذه الواردات [41]مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة [42]

خـــاتـــــمـــة

بعدما تراجع العجز التجاري للجزائر خلال الاشهر السبعة الأولى من 2017 الى 6.17 مليار دولار مقابل عجز ب10.61 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 أي بانخفاض قدره 4.44 مليار دولار، حيث ارتفعت الصادرات بشكل كبير لتبلغ 20.71 مليار دولار خلال الاشهر السبعة الاولى من 2017 مقابل 16.55 مليار دولار خلال نفس الفترة من2016 ، أما الواردات عرفت تراجعا طفيفا اد بلغت 26.87 مليار دولار أي انخفضت ب10.08 % مقارنة ب2016 ، وبهذا ارتفع معدل تغطية الواردات بالصادرات الى 77 % وشكلت المحروقات كعادتها اغلب مبيعات الجزائر الى الخارج أي 94.71 % الحجم الاجمالي للصادرات ، كما تبقى حصة الصادرات خارج المحروقات هامشية أي 5.29 %، هذه المعطيات في ظل تزايد ظاهرة انتشار التكتلات الإقليمية مع تزامنها بالجهود الدولية متعددة الأطراف لتحرير التجارة بصورة غير تمييزية وفقاً لمبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" حيث استهدفنا من خلال هذا المقال، كيف يتم تأقلم الاقتصاد الجزائري في ظل الاقليمية والمنظمة العالمية للتجارة ، خاصة وأننا خلصنا إلى أن تراجع العجز التجاري للجزائر خلال الاشهر السبعة الأولى من 2017 الى 6.17 مليار دولار مقابل عجز ب10.61 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 أي بانخفاض قدره 4.44 مليار دولار، يجعلها لازالت بعيدة عن تحقيق أهدافها في تحرير تجارتها ، باتباع مداخيل النفط ،

حيث ارتفعت الصادرات بشكل كبير لتبلغ 20.71 مليار دولار خلال الاشهر السبعة الاولى من 2017 مقابل 16.55 مليار دولار خلال نفس الفترة من2016، أما الواردات عرفت تراجعا طفيفا اد بلغت 26.87 مليار دولار أي انخفضت ب10.08 % مقارنة ب2016، وبهذا ارتفع معدل تغطية الواردات بالصادرات الى 77 % وشكلت المحروقات كعادتها اغلب مبيعات الجزائر الى الخارج أي 94.71 % الحجم الاجمالي للصادرات، كما تبقى حصة الصادرات خارج المحروقات هامشية أي 5.29 %، وهكذا أن الجزائر لازالت تبادلاتها التجارية تعتمد على النفط في صادراتها.

لهذا على الجزائر بناء استراتيجية تنطلق مما تتوفر عليه من امكانات وعلاقات ترمي بها الى تكتل او تكتلات من بين هاته التكتلات الاقتصادية التي حققت نجاحا، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحرير التجارة الخارجية، تماشيا والمستجدات الاقليمية، والتعددية في إطار منظمة التجارة العالمية ومن خلال ذلك هذه بعض الاقتراحات في مجالها.

الاقتراحات:

على الجزائر الانضمام لتكتلات فعالة، وتعزيز تعاونها الإقليمي إلى جانب وجودها كطرف مفاوض قوي بتجمعه ليكون حتمية التعامل بالمثل منطلق القوة، لأن الوقوف هامشيا لم يعد له ما يبرره في متطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة وضيق نطاق السوق، والجزائر لابد وأن تفعُل مبادرات إقامة تكتلات اقتصادية أو تفعيل ما هو قائم منها فعلا، كاتحاد المغرب العربي وباقي الدول

العربية، ووصولا إلى بلدان العالم الإسلامي، أخذا بعين الاعتبار عوامل أساسية ضمن استراتيجيتها في مواجهة التكتلات الأخرى عن طريق :

1. فتح الاستثمارات للشركات العربية أو إقامة مشاريعها بشراكة جزائرية كبداية لفكرة اندماج الشركات تبعا لأشكال الكارتل أو التروست، لتكون عاملا في تسهيل الاندماج الاقتصادي

–تقوية المؤسسات المالية بدعمها من مداخيل الدول التي توجه كاحتياطات لتستعمل كأموال تتداول فيها وتنمية البورصات على أسس حديثة واللجوء إلى تنويع القاعدة الإنتاجية، بتطوير قطاعات الصناعة التحويلية و القطاعات الأخرى بعيدا عن المحروقات، ونقترح النظر في المقومات التالية لهذا التنويع:

أ – أن تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة، لأن يصبح الاقتصاد الجزائري اقتصادا صناعيًا، وأن يصبح المجتمع الجزائري بهياكله ومؤسساته الاقتصادية" مجتمعًا صناعيًا "

ب –المساهمة في مشاريع تقوية التكامل الصناعي وباقي القطاعات، بالتركيز على النمو الاقتصادي.

ج –زيادة الاهتمام بنمو قطاع الإنشاءات لماله من تأثير إيجابي على تنمية عدة قطاعات أخرى تغذيه، وبالتالي مساهمته في تنويع القاعدة الإنتاجية.

د –الاهتمام كذلك بمشاريع تمديد خطوط السكك الحديدية، وبرامج الترامواي والميترو على كل الولايات الحيوية في التنمية.

ولذلك لابد من رفع مستوى الاهتمام بالتصدير، عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها لتحقيق منتجات تساعد في تطوير منتجاتها التصديرية، وتبني بلورة استراتيجية تصديرية وإنشاء هيئة عليا مختصة للتصدير، التركيز على العنصر البشري، والعمل على تنمية الثقافة الاقتصادية.

–انشاء هياكل صناعية محلية والتركيز على المصانع التي تنتج السلع الاكثر طلبا في الاستيراد.

2– تشجيع المنتوج الوطني مثلا استعمال مواد البناء ذات الصنع الجزائري في المقاولات الكبرى للمستثمرين الأجانب.

3– خوصصة اصول بعض الشركات الوطنية لزيادة الفاعلية الانتاجية.

4– انشاء لجان المراقبة والجودة لضمان تحسين المنتوج الوطني.

5– التخفيف من الضرائب والرسوم بالنسبة للمنتجين المحليين.

الهوامش والمراجع:

[1] قريز مسعود: ***التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير – حالة الجزائر*** – . ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2000 – 2001، ص 178.

[2] عبد الهادي يموت، نجيب عيسى، "***مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث***"، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978، ص 06.

[3] أحمد سيد مصطفى، "***تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي***"، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2 ، 1999، ص 54.

[4] عبد العزيز هيكل، "***الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية***"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص ص 11،12.

[5] زينب حسين عوض الله، "***الاقتصاد الدولي، نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة***"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.

[6] منير الحمش، "***مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات***"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 129.

[7] إكرام عبد الرحيم عوض،" ***سوق الشرق أوسطية***"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، "***السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة***"، مجموعة النيل العربية القاهرة2002ص 30 .

[9] أحمد سيد مصطفى، "***تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي***"، كلية التجارة جامعة الزقازيق، القاهرة، ط 2 ، 1999، ص 54.

[10] عبد العزيز هيكل، "***الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية***"، ط 1، معهد الإنماء العربي، بيروت 1976، ص ، ص 11،12.

[11] زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي، ***نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة***"، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 310.

[12] منير الحمش،" ***مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات***"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 129.

[13] إكرام عبد الرحيم عوض،" ***سوق الشرق أوسطية***"، مركز الحضارة العربية، 2000، ص30.

[14] عبد المطلب عبد الحميد،" ***السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة***"، مجموعة النيل العربية القاهرة2002ص 30

[15] محمد هشام خواجكية، "***التكتلات الاقتصادية الدولية***"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

[16] أمينة أمين حلمي، "مركز البحوث الاقتصادية"، ص 27.

[17] الأستاذ شريط عابد ***تحرير التجارة الخارجية بين التعددية والاقليمية*** مجلة الخلدونية العدد 45 جامعة ابن خلدون تيارت ، ص 25.

[18] (Jean Marc Foret , ***Droit et Pratique de l'union européenne***, 3 éme édition, Gualino éditeur, paris, 2001 P 24.

[19] حمدي رضوان وآخرون، "***التطور الاقتصادي والموارد الاقتصادية***"، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000، ص57.

[20] سمير محمد عبد العزيز، "***التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة***"، ط1، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 177.

[21] حميد الجميلي:" ***دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة***"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 20.

[22] توماس كوتور وميتشال مدسون، ***على أبواب القرن الواحد والعشرون: أين أصبح العالم الثالث***، ترجمة نخلة فريفر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس1995،ص14

[23] كمال رزيق ،***التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية***، مجلة العلوم الانسانية العدد25،نوفمبر 2005

[24] بول هاريسون، ***العالم الثالث غدا***، ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 25.

[25] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، ***التنمية الاقتصادية ، مفهومها، نظرياتها، سياساتها***"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 397.

[26] Yadwiga Forowicz, 1995, P.265,*" **Economie Internationale**"*, Benchemin, Quebeq.

[27] عبد الناصر نزال العيادي، *"**منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية***"، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 07

[28] عبد الخالق جودة، ***مصر و الجات، إنعكاسات دورة الأورجوواى على الدول العربية"***، سبق ذكره، 1996، ص 41.

[29] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، ***الاقتصاد الدولي***"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص 241.

[30] عبد المنعم عفر، ومن معه ، نفس المرجع ، ص 243.

[31] كامل بكري، *"**الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل***"، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص ص 153-167.

[32] يمن الحماقي، ***التطور الاقتصادي***، كلية التجارة"، جامعة عين الشمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 113.

[33] ، عبد الخالق جودة، " مرجع سبق ذكره 1996، ص 42.

[34] إبراهيم أحمد قناوي الشاذلي، ***أثر التكتلات الاقتصادية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا***"، المؤتمر السنوي العاشر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد، 3-4 ديسمبر 2005، ص 866.

[35] أنظر عبد الحميد عبد المطلب، ***النظام الاقتصادي العالمي.....*"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-37.

[36] عبد الوهاب رميدي، *"**التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية***"*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006، 2007.

[37] طروبي البحري، ***"التكتلات الإقليمية في النظام العالمي الجديد"،دراسة للعشرية ما بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 2004.

[38] محمد ابراهيم محمود الشافعي، *"**التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي***"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 40.

[39] هناك عدة أسباب تجيز اتفاقيات التكامل الإقليمي على تحسين المصداقية أكثر من الاتفاقيات المتعددة الأطراف وخاصة المنظمة العالمية للتجارة، أولها أن كثير من الدول أبلغت المنظمة بأن رسومها عند مستوى مرتفع يجعل المستثمرين المحليين والأجانب في تردد، ثانيا، أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تسمح للدول بتجاوزات في أمور يصعب مناقشتها أمام أطراف عديدة، ثالثا، عندما تحدث تجاوزات لا بد من حدوث تجاوزات في مقابلها للطرف الآخر ولا بد إذن من وجود نظام قوي للتأكد من عدم حدوث ذلك كلية.

[40] محمد إبراهيم محمود الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[41] محمد صفوت قابل، ***"الدول النامية والعولمة"***، الدار الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2004، ص 83.

[42] موريس شيف ول، آلن وينترز، ***"التكامل الإقليمي والتنمية"***، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2002، ص 05.

المجلد الأول (01) العدد الثاني (02) ديسمبر 2017